



رقم السؤال: 4352

حكم اغتنام المؤسسات التابعة للطاغوت الليبي ؟؟

السلام عليكم
شيخى الحبيب ابو منذر الشنقيطى إعلم أنى أحبك فى الله كما أبشرك أننا نحن شباب ليبيا عمر المختار قد تعاهدنا على أن لاتقوم للقذافى قائمة فنم قرير العين فو الله لن تؤتو من قبلنا بعد اليوم حتى لو أبدنا عن بكرةأبينا وحتى لاأطيل عليكم إليك السؤال :

بعد أن سقطت المنطقة الشرقية فى أيدي الشعب قام الكثير من الناس بتفريغ جميع المقار الامنية والعسكرية التابعة للنظام من محتوياتها والكثير من الشركات الاجنبية فهل ماتم أخذه يعتبر مسروق أم لا ,, مع العلم ان الدولة القادمة سوف تعوض الشركات عما فقد منها فهل يعتبر هذا سلب للمال العام ؟
أرجو التوضيح بالتفصيل مع الإسراع فى الرد بارك الله فيك

السائل: ابو محمد البرقاوى

المجيب: اللجنة الشرعية في المنبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على نبيه الكريم
وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد :
أخي أبومحمد البرقاوي أحبك الله الذي أحببتنا فيه .
وأسأل الله تعالى أن يحفظكم وينصركم على هذا الطاغية المجنون وأن يتقبل شهداءكم ويرزق أهلهم الصبر والسلوان .

أما بالنسبة لسؤالك أخي الكريم فالذي يظهر لي انه لا يستطيع الجزم في الإجابة عليه إلا من كان على اطلاع كبير بالواقع في ليبيا .
لكن نقول بشكل عام :
1- لا يشرع نهب أي مؤسسة عامة يستفيد الشعب من خدماتها كالتعليم والصحة ونحوها في أي حال .
2- لا مانع من نهب جميع المؤسسات التابعة للطاغوت التي تعبر عنه أو تقوم بخدمته ما دام النظام قائما .
ويتضح مشروعية ذالك من وجهين :

الأول : انه مال للمسلمين قام الطاغوت بإنفاقه على هذه المؤسسات بغرض الإفساد فيشرع للمسلمين أخذه متى

قدروا عليه .
الثاني : أن نهب المؤسسات التابعة للطاغوت فيه نكاية به وهز لأركانه وإظهار لمدى الضعف الذي وصل إليه وتحريض للجماهير في الجرأة عليه .

وقد رأينا أن أول المشاهد التي دلت على ضعف النظام المصري وسارعت بانهياره هي قيام الناس بإحراق الحزب الوطني ونهب محتوياته ..
كان المشهد في الظاهر مجرد عملية نهب ، لكنه في الواقع كان مشهد انهيار النظام المصري .

3- بعد سقوط النظام وزواله لا ينبغي اعتبار تلك المؤسسات تابعة للنظام بل هي تابعة للشعب ولا ينتظر منها أن تخدم غير الشعب ، فكل اعتداء عليها هو اعتداء على ممتلكات الشعب والمال العام .

4- بعد سقوط النظام أيضا لا يجوز الاعتداء على أي مؤسسة أجنبية يعتمد عليها الاقتصاد الليبي فالإضرار بها إضرار بمصالح الشعب وإذا كانت هذه الشركات سوف تعوض عن خسائرها من أموال الشعب فذالك أيضا يؤكد منع المساس بها .

والذي يظهر والله أعلم أن كل المناطق التي لم تعد تابعة للطاغية القذافي ينبغي الحذر من المساس بالممتلكات العامة فيها .

والله أعلم
والحمد لله رب العالمين .

أجابه، عضو اللجنة الشرعية :
الشيخ أبو المنذر الشنقيطي